

الفلسطيني في القوانين الاسرائيلية معالجة قانونية - سياسية

١ - الجنسية ومصادرة الأراضي وضمها

بذل الصهيونيون جهوداً كبيرة، خلال فترة طويلة استمرت نحو ستة عقود، للسيطرة على فلسطين وإقامة دولة يهودية - صهيونية فيها. وتركزت هذه الجهود على محورين رئيسيين هما: السعي إلى الاستيلاء على أكبر مساحة من أراضي البلد، أن بشراتها أو احتلالها ومصادرتها، من جهة؛ وتفريغ السكان العرب منها واستبدالهم بالمستوطنين اليهود، من جهة ثانية. وقد تمكن الصهيونيون من تنفيذ جانب لا بأس به من مخططاتهم هذه خلال حرب ١٩٤٧ - ١٩٤٩ التي استطاعوا، مع نهايتها، السيطرة على نحو ثلاثة أرباع مساحة فلسطين، والاعلان عن إقامة دولة إسرائيل عليها، وذلك بعد أن طرد معظم سكانها من العرب الفلسطينيين منها، أو حملوا على الجلاء عنها.

ولم تتوقف إسرائيل، مع إقامتها أو بعد ذلك، عن صراعها مع العرب، وخصوصاً الفلسطينيين منهم. فهؤلاء، سواء ذلك الجزء منهم الذي تحول إلى لاجئين في الدول العربية المجاورة لإسرائيل، أو أولئك الذين بقوا داخلها (وقد قدر عددهم، سنة ١٩٤٩، بنحو ١٦٠ ألف نسمة، ووصل اليوم، نتيجة لنسبة عالية من التكاثر الطبيعي، إلى أكثر من نصف مليون)، سرعان ما تحولوا إلى «مشكلة» مزمنة بالنسبة للكيان الصهيوني. فعلى الرغم من أن الفلسطينيين، خارج إسرائيل أو داخلها، «أختفوا» ككيان أو كوجود سياسي، خلال فترة غير قصيرة، بقيت هنالك مسائل عديدة معلقة، ذات صلة بحقوقهم المختلفة، كان لا بد من معالجتها. كذلك كان هنالك حذر، وأن لم يبرز دائماً، من إمكانية عودة «الشبح» الفلسطيني الذي ينبغي الاحتياط منه. وبالإضافة إلى ذلك، كان هنالك أيضاً العرب الفلسطينيون الذين بقوا داخل إسرائيل، وتحولوا إلى «سكان» ثم إلى «مواطنين»، فيها، بحيث أصبح من الضروري إيجاد الوسائل المناسبة للتعامل معهم. وقد أدت هذه